

قرار  
مساعد وزير الصحة رقم (٢) لسنة ٢٠١٠

بشأن القواعد المنظمة لليقظة الدوائية و أمان المستحضرات الصيدلانية

وزير الصحة:

- بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة.
- وعلى قرار وزير الصحة رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٩٥ بشأن إنشاء مركز وطني لرصد الآثار الجانبية والمناوئة للأدوية بجمهورية مصر العربية.
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم وزارة الصحة المعدل بالقرار رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٩.
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٩٥ بإنشاء الهيئة القومية للبحوث والرقابة على المستحضرات الحيوية.
- وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٩٤ لسنة ٢٠٠٨ بتعيين أ.د. كمال صبرة مساعدا لوزير الصحة للشئون الصيدلانية.
- وعلى قرار وزير الصحة رقم ٤٦٠ لسنة ٢٠٠٨ بتولي السيد أ.د. مساعد الوزير للشئون الصيدلانية الاشراف على كل من الادارة المركزية للشئون الصيدلانية ، الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية ، الهيئة القومية للبحوث والرقابة على المستحضرات الحيوية.
- وعلى قرار وزير الصحة رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠٠٩ بشأن إعادة تنظيم قواعد وإجراءات تسجيل المستحضرات الصيدلانية البشرية.
- وعلى قرار وزير الصحة رقم ٢٩٧ لسنة ٢٠٠٩ بشأن قواعد وإجراءات تسجيل المستحضرات الحيوية والأمصال واللقاحات ومشتقات الدم.
- قرار وزير الصحة رقم ٢٢١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن إنشاء اللجنة العلمية لتقييم السببية .

تمهيد

يطبق هذا القرار على جميع المستحضرات الصيدلانية و المستحضرات الحيوية.

قرار

مادة (١) تلتزم الشركة صاحبة المستحضر الصيدلي بأن يكون لديها نظام لليقظة الدوائية (Pharmacovigilance System) بهدف إلى مراقبة أمان مستحضراتها في مرحلة ما بعد التسويق من خلال جمع و تحليل وتقييم الآثار العكسية للمستحضرات الصيدلانية والمشاكل المتعلقة باستخدامها، بهدف التأكد من استمرار أمان هذه المستحضرات.

مادة (٢) تلتزم الشركة صاحبة المستحضر الصيدلي بإبلاغ الإدارة المركزية للشئون الصيدلانية عن الآثار العكسية الخطيرة والغير متوقعة الناتجة عن استخدام المستحضر خلال مدة لا تزيد عن ١٥ يوم من تاريخ علمها بهذه الآثار.

Certified True Copy  
From The Original document  
Egymark for Certified Translation Services



مادة (٣) يقوم مركز البقطة الدوائية المصري استقبـال التقارير الفردية للأثار العكسية للمستحضرات الصيدلانية التي تحدث داخل جمهورية مصر العربية من مقدمي الرعاية الصحية والمرضى أو ذويهم أو أي جهة أخرى و العمل على تقييمها وتحليلها وإدراجها في قاعدة البيانات الوطنية.

مادة (٤) يقوم البرنامج الموسع للتطعيمات التابع لوزارة الصحة بجمع تقارير الآثار العكسية للمستحضرات الحيوية (Adverse Events Following Immunization (AEFI) التي تحدث داخل جمهورية مصر العربية والتي يتم فحصها بمعرفة البرنامج الموسع للتطعيمات و الهيئة القومية للبحوث والرقابة على المستحضرات الحيوية و إرسال نتيجة الفحص للآثار العكسية الخطيرة لتقييمها بمعرفة اللجنة العلمية لتقييم السببية. وإرسال قرار التقييم إلى الإدارة المركزية للشئون الصيدلية لإتخاذ القرار بالعرض على اللجنة الفنية وإدراجها في قاعدة البيانات الوطنية الخاصة بمركز البقطة الدوائية المصري.

مادة (٥) تلتزم الشركة صاحبة المستحضر الصيدلي بتقديم التقرير الدوري لتحديث مأمونية المستحضرات الصيدلانية (PSUR) و كذلك الدراسات الخاصة بالتجارب السريرية من المرحلة الرابعة للإدارة المركزية للشئون الصيدلية للتأكد من أمان المستحضر و ذلك في الحالات التالية:-

١. عند تسجيل وإعادة تسجيل المستحضر الصيدلي الجديد (Innovator).
٢. عند إعادة تسجيل المستحضر الصيدلي الذي له مثيل (Generic) أو (Biosimilar).

مادة (٦) تلتزم الشركة صاحبة المستحضر الصيدلي بتقديم كل ما يستجد من معلومات أو دراسات أو قرارات رقابية اتخذت في أى من الدول الأخرى المتداول بها المستحضر بخصوص أمان المستحضر إلى إدارة المركزية للشئون الصيدلية.

مادة (٧) على الباحث الرئيسى للتجارب السريرية و الشركة المسؤولة عن الدراسة الإكلينيكية للمستحضرات الصيدلانية و التي تجرى داخل جمهورية مصر العربية الإخطار فوراً عن الآثار العكسية الخطيرة والغير متوقعة للمستحضرات الصيدلانية (Suspected Unexpected Serious Adverse Reactions (SUSARs) والتي أدت إلى موت أو تهديد حياة المتطوع أو المريض وذلك خلال يوم واحد من العلم بظهور الأثر العكسي، أما بالنسبة للآثار العكسية الخطيرة الأخرى والتي حدثت أثناء إجراء الدراسة فيتم الإخطار بها خلال سبعة أيام من العلم بظهور الأثر العكسي.

مادة (٨) يقوم مركز البقطة الدوائية برفع توصيات إلى اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية بالإدارة المركزية للشئون الصيدلية لإتخاذ أي من القرارات التالية في شأن المستحضر الصيدلي بعد التحقق من التقارير أو المعلومات الواردة عنه وتقييمها:

- حظر الاستيراد
- منع التداول
- تعليق التسجيل و وقف التصنيع لمدة معينة (Suspend)
- إلغاء تسجيل (Withdrawal)

مادة (٩) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره و على الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه.

مساعد الوزير للشئون الصيدلية

7/9/16  
أ.د. كمال صبره

تحريراً في ٢٠١٠/٩/٧